

Distr.: General
18 June 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 7 من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بينما نشهد بحزن ذكرى مرور 53 عاماً على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية في عام 1967، أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى استمرار أزمة حقوق الإنسان والحماية وتدهور الأوضاع، حيث إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل بشكل بغيض تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته واستعمار الأراضي الفلسطينية.

ومنذ منتصف أيار/مايو 2020، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية خمسة مدنيين فلسطينيين، ليرتفع عدد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين قتلوا منذ كانون الثاني/يناير في أعمال العنف العنيفة هذه، إلى 22 قتيلاً على الأقل.

وفي 13 أيار/مايو، داهم جنود إسرائيليون مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل وأطلقوا النار على المراهق الفلسطيني زيد قيسية، البالغ من العمر 17 عاماً، فأردوه قتيلاً، بينما كان يقف مع أقاربه على سطح مبنى ليشاهد اشتباكات كانت جارية في الشارع. وقد أصيب زيد في رأسه بالذخيرة الحية. كما أصيب أربعة فلسطينيين آخرين بأعيرة نارية، بينهم صبي في السادسة عشرة أصيب بطلق ناري في فخذه وكُسرت ساقه.

وفي 14 أيار/مايو، قُتل بهاء الدين العواودة، البالغ من العمر 18 عاماً، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خارج بلدة بيت عوا بالقرب من الخليل. وأعقب ذلك، في 29 أيار/مايو، مقتل فادي سمارة قعد، البالغ من العمر 37 عاماً، وهو فلسطيني كان على متن دراجة نارية في طريقه لاصطحاب زوجته.

وفي 21 أيار/مايو، أصيبت الطفلة رفيق قراعين، وهي في الرابعة من عمرها، برصاصة طائشة من بندقية من طراز م-16 أثناء جلوسها لإفطار رمضان مع أفراد أسرتها في منزلهم في حي العيسوية في



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-08050(A)



* 2 0 0 8 0 5 0 *

القدس الشرقية المحتلة، الذي غالباً ما يكون مسرحاً لمدهامات من قبل قوات الاحتلال، وتوفيت للأسف متأثرة بجراحها.

وفي 30 أيار/مايو، كان إياد حلاق، البالغ من العمر 32 عاماً، وهو فلسطيني من القدس الشرقية مصاب بالتوحد، في طريقه إلى مدرسة التعليم الخاص التي يدرس ويعمل فيها بالقرب من باب الأسباط، عندما أطلق رجال الشرطة الإسرائيلية النار عليه فأردوه قتيلاً، وقد أصابوه بثماني رصاصات. وقال ابن عمه إن إياد، الذي شُخصت حالته بأنه يعاني من الأعراض الحادة لاضطراب طيف التوحد، يجد صعوبة في التواصل مع من حوله "فلم يكن يدرك حتى أن هناك شيئاً من قبيل يهود وعرب في هذا البلد". "ولا يعرف من هو الشرطي. ولم يكن يفهم مثل هذه الأشياء؛ ولا يعرف حتى أن هناك طرفاً آخر. ولم يكن يعرف من هو الجندي أو ما هو السلاح. فهو قد رأى شخصاً غريباً فهرب منه، وعندما أطلقوا النار عليه".

وما ورد أعلاه ليس حوادث معزولة - فهي أبعد ما تكون عن ذلك. فقوات الاحتلال الإسرائيلية تعامل المدنيين الفلسطينيين العزل معاملة وحشية بشكل منهجي، فعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي تشكل جرائم حرب، قد أصبحت عادة بغیضة. ووجدت المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، أن "القوات الإسرائيلية عادة ما تطلق الذخيرة الحية على أطفال فلسطينيين لا يشكلون تهديداً وشيكاً لها". وهذا الاستخفاف بالحياة البشرية هو نهج مؤسسي وواسع الانتشار. ومنذ عام 2000، قتلت القوات الإسرائيلية أو المستوطنون ما لا يقل عن 116 2 طفلاً فلسطينياً. وفي عام 2019 وحده، قتلت إسرائيل 133 فلسطينياً، بينهم 28 طفلاً.

وبالإضافة إلى عمليات القتل هذه، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال عنفها المألوف ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك إطلاق النار على رجل فلسطيني مصاب بمتلازمة داون خلال غارة على قرية النبي صالح في 29 أيار/مايو؛ وإجبار أسرة امرأة فلسطينية مسنة على كرتي متحرك على هدم منزل شيدته الأسرة في القدس الشرقية ليكون ملائماً لحالة إعاقته؛ والاعتداء على مصليين فلسطينيين أثناء أداء صلاة العيد عند باب الأسباط في القدس، في 24 أيار/مايو.

وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على المضايقات والتخويف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها باستمرار هذا الاحتلال غير المشروع والوحشي. وليس من قبيل المصادفة أن تتصاعد الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين بالتوازي مع التدابير التي تتخذها إسرائيل على الأرض لتنفيذ خطة الضم. وتنطوي هذه الخطة على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن والأراضي التي أقامت عليها إسرائيل المستوطنات والجدار بصورة غير قانونية، وكل ذلك يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة، والعديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي 24 أيار/مايو، كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بشكل استفزازي قوله إن الأجل الذي حدده في 1 تموز/يوليه للشروع في الضم بصورة رسمية لن يتغير، دون أن تردعه إدانة المجتمع الدولي لتهديدات الضم ودعوته لوقفها. وفي ظل البيئة المتساهلة التي أوجدتها الإدارة الأمريكية للانتهاكات الإسرائيلية، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو صراحة أن إسرائيل لديها "فرصة لم تتح لنا منذ عام 1948" لضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، و"لن ندع هذه الفرصة تضيع".

وفي ظل هذه الظروف المروعة، وعدم اتخاذ إجراءات ملموسة لمساءلة إسرائيل عن جرائمها، ليس من المستغرب أن يتزايد الاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وغير ذلك من أعمال العنف الاستعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإبلاغ عن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم العقارات الفلسطينية، بما في ذلك المنازل. وقد دفع تزايد عمليات الهدم، بما في ذلك هدم الهياكل الإنسانية الممولة دولياً، بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله إلى إصدار بيان في 28 أيار/مايو يحث إسرائيل على أن توقف عمليات الهدم "استجابة لموقف الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية - غير القانونية بموجب القانون الدولي - وأن توقف الإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات الترحيل القسري والإخلاء والهدم ومصادرة المنازل".

وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى قيام إسرائيل في 27 أيار/مايو بتدمير مرفقين سياحيين في بلدة سبسطية الفلسطينية، يضمن العديد من المواقع التاريخية، بما في ذلك مدرج روماني، أصدرت السلطة القائمة بالاحتلال في 31 أيار/مايو أمراً بهدم 200 مبنى، تشمل مطاعم ومحلات إصلاح سيارات وغيرها من المرافق في المنطقة الصناعية الفلسطينية الوحيدة في القدس الشرقية المحتلة. وتهدف أوامر الهدم هذه إلى إخلاء المنطقة من أجل بناء "منطقة تكنولوجية" إسرائيلية مماثلة لوادي السيليكون، مما يزيد بصورة غير قانونية من تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها.

ويجب أن نؤكد مرة أخرى هنا أن خطط الضم الإسرائيلية الأحادية ستعني، إذا سُمح لها بالمضي قدماً، انتهاء حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وستؤدي إلى نظام فصل عنصري في دولة واحدة، مع كل ما يترتب على هذا السيناريو الكارثي من عواقب.

وحسبما حذر مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في بيانه المؤرخ 15 أيار/مايو بشأن خطط إسرائيل غير الشرعية لضم الأراضي:

ستؤدي هذه الخطط، إذا لم يتم التخلي عنها، إلى انعكاسات بعيدة المدى ومدمرة على إمكانية إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال؛ وحل الدولتين ضمن حدود ما قبل عام 1967؛ وتحقيق سلام وأمن عادلين ودائمين وفقاً للإطار المرجعي والمعايير المعتمدة دولياً للتوصل إلى حل سلمي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

وقد ورد ذلك في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن، في 20 أيار/مايو، الممثل الخاص للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الذي أكد من جديد أن "تهديد إسرائيل المستمر بضم أجزاء من الضفة الغربية سيشكل أخطر انتهاك للقانون الدولي، ويوجه ضربة مدمرة لحل الدولتين، ويغلق الباب أمام استئناف المفاوضات، ويهدد الجهود الرامية إلى النهوض بعملية السلام الإقليمية وجهودنا الأوسع نطاقاً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين".

وقد صدرت مثل هذه التحذيرات من عدد كبير من السياسيين والأكاديميين ومراكز الفكر والشخصيات العامة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، الذين أدلوا برأيهم مؤخراً في هذه المسألة الحرجة. وفيما يلي مقتطفات من بعض البيانات التي أدلى بها مؤخراً في هذا الصدد.

في 14 أيار/مايو، حذر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية مما يلي:

الضم - سواء أن بدأ بكتلة استيطانية واحدة أو معظم المنطقة جيم - سيؤدي إلى اجتياز عتبة يكاد يكون من المستحيل الرجوع عنها. وقد تكون التداعيات الكاملة التي ستنتج عن مثل هذه الخطوة بطيئة الظهور، ولكنها حقيقية. وسيؤدي ذلك إلى الطعن في مصداقية الاتحاد الأوروبي وأهميته. كما سيقوض أسس النظام الدولي القائم على القواعد - ولا سيما حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما أن الانهيار الرسمي لعملية

السلام القائم على حل الدولتين التي تم التوصل إليها في أوسلو - والمختصرة منذ سنوات - سيجعل الإسرائيليين والفلسطينيين في مواجهة واقع الدولة الواحدة التي يعيش فيها الفلسطينيون في ظل نظام فصل عنصري يزداد وضوحاً.

وفي 22 أيار/مايو، دعا 70 برلمانياً إيطاليا حكومة بلدهم إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين المحلي والدولي ضد خطط إسرائيل غير القانونية لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وحذروا من أنها "ستؤدي إلى تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط وإمكانية عيش الشعبين جنباً إلى جنب في دولتين تنعمان بالسلام والأمن المتبادلين".

وفي 30 أيار/مايو، نشرت هيئة تحرير صحيفة نيويورك تايمز مقالاً بعنوان "ضم الضفة الغربية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي"، حذرت فيه من أن "الضم سيجعل الضفة الغربية خليطاً من البانتوستانات المستعرة والمضطربة، مما يهدد على الدوام باندلاع انتفاضة جديدة".

وفي 2 حزيران/يونيه، نشر 58 من الدبلوماسيين والسياسيين الكنديين السابقين رسالة دعوا فيها حكومة بلدهم إلى الوقوف بحزم ضد خطط الضم الإسرائيلية، وصرحوا بأن "انتزاع الأراضي وضمانها يؤديان كما هو معلوم إلى نتائج مشؤومة تتمثل في: الحرب، والاضطراب السياسي، والخراب الاقتصادي، والتمييز المنهجي، والمعاناة الإنسانية".

ومن المفجع أن يواجه الشعب الفلسطيني عملية الضم الوشيكة هذه مع حلول الذكرى الثانية والسبعين للنكبة، والذكرى الثالثة والخمسين لاحتلال إسرائيل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. إن خطة الضم الإسرائيلية الحالية توضح بجلاء الهدف المحوري والغاية النهائية لاحتلالها الاستعماري، منذ النكبة وحتى يومنا هذا وهي: اغتصاب الأراضي والموارد الفلسطينية مع طرد أو عزل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. وقد أفصح القادة الإسرائيليون والصهاينة مراراً وتكراراً عن هذه النية، ولا بد لنا أن نذكر المجتمع الدولي هنا بسلسلة متصلة من التصريحات الاستفزازية التي أطلقت على مر العقود والمشحونة بافتراءات استعمارية:

"لقد نسينا أننا لم نأت إلى أرض خالية لنورثها، ولكننا جئنا لانتزاع بلد من شعب يسكنه، ويحكمه بموجب لغته وثقافته الهمجية". *موشيه شاريت، أصبح في وقت لاحق ثاني رئيس وزراء لإسرائيل، عام 1914*

"بعد تشكيل جيش كبير عقب تأسيس الدولة، سنلغي التقسيم ونتوسع في فلسطين بكاملها". *ديفيد بن غوريون، أصبح في وقت لاحق أول رئيس وزراء لإسرائيل، اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، عام 1937*

"على الجميع أن يتحركوا ويركضوا وينتزعوا أكبر عدد ممكن من التلال [الفلسطينية] من أجل توسيع المستوطنات، لأن كل ما نأخذه الآن سيبقى لنا ... فكل شيء لا ننتزعه سيذهب لهم". *أرييل شارون، إبان توليه منصب وزير خارجية إسرائيل، في تعليقات بثتها الإذاعة الإسرائيلية، في تشرين الثاني/نوفمبر 1998*

"تعلمون أننا نعارض فكرة إقامة دولة فلسطينية وسنقاتل بكل ما أوتينا من قوة ضد إقامة دولة فلسطينية. وكما تعلمون، لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني حتى تكون هناك دولة فلسطينية. لا اليوم، ولا غداً، وليس ضمن هذه الحدود أو تلك، وليس بهذا الاسم أو أي أسماء أخرى...". *الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، فيسبوك، 17 شباط/فبراير 2020*

ومن المذهل أنه على الرغم من الإفصاح عن هذه الأهداف غير المشروعة بشكل صريح، وانتزاع أراضي الشعب الفلسطيني وتشريد وقمعه على مدى عقود، لم يحشد المجتمع الدولي الإرادة السياسية الحقيقية لمعالجة هذا الوضع غير القانوني فحسب - أسبابه الجذرية والأزمات الحالية - بل سمح كذلك باستمرار تدهور الأوضاع، مع تردي الأحوال على الأرض ونحسار آفاق التوصل إلى حل عادل. وقد أتاح ذلك لإسرائيل ترسيخ احتلالها ونظامها الاستعماري دون عقاب، مما كان له أثر كارثي على حياة الملايين من الفلسطينيين وعلى آفاق إرساء السلام والأمن.

إن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن أمراً محتوماً، ولا استمراره. ولولا حماية إسرائيل من المساءلة من جانب البعض، لكان مسار تاريخ فلسطين مختلفاً. ولو عوملت إسرائيل شأنها شأن أي دولة أخرى - وليس كدولة فوق القانون - مسؤولة عن أفعالها ومُعاقبة على جرائمها، لما فكرت في الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ناهيك عن إقدامها على ذلك في وضوح النهار والمجاهرة به. ولو كانت تُعامل كدولة مثل سائر الدول، لما سُمح لها بمواصلة طرد المدنيين الفلسطينيين ومحاصرتهم وقتلهم، أو رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو ممارسة العنصرية المؤسسية بحق السكان الفلسطينيين الذين تضعهم في مرتبة دون البشر.

وستواصل إسرائيل التصرف بهذه الطريقة المارقة وبازدراء مطلق للقانون ولحياة الفلسطينيين، مما دأمت معفاة من المساءلة القانونية والسياسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن السماح باستمرار هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني سيجعلها بالفعل جرائم عادية في جميع أنحاء العالم، مما يقوض المعايير والنظام الدوليين ويحول دون استتباب السلام والأمن. وإلى جانب توجيه اللوم الشفوي، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وأن يكفل احترام القانون الدولي عن طريق إجراءات ملموسة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، في جملة أمور، إغلاق الأسواق أمام منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ودعم المحكمة الجنائية الدولية لكي تنظر في الحالة في فلسطين، وفرض جزاءات اقتصادية ودبلوماسية حتى تنصاع السلطة القائمة بالاحتلال للقانون.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الوزاري لجامعة الدول العربية، وبيان حركة عدم الانحياز، والإعلان الذي اعتمدته مؤخراً منظمة التعاون الإسلامي، والتأكيدات والنداءات الواضحة التي وجهتها هذه المنظمات. ونرحب كذلك بالدعوة التي وجهتها رابطة الوكالات الإنمائية الدولية باسم منظماتها الأعضاء الـ 84 العاملة في مجالات الشؤون الإنسانية، والتنمية، وحقوق الإنسان "بشأن قيام دول ثالثة، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بوضع ونشر قائمة جامعة للتدابير المضادة التي يتعين اتخاذها من أجل إخباط سياسات الضم التي تتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لضمان حماية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية". ونقر أيضاً بأهمية الرسالة التي وجهتها 51 جماعة مناهضة للحرب إلى مرشح الرئاسة الأمريكي جو بايدن، في 11 أيار/مايو، وحثته على "استخدام مزيج من الضغوط والخوافز، بما في ذلك التمويل العسكري الأمريكي السنوي لإسرائيل البالغ 3,8 بلايين دولار" من أجل التوصل إلى اتفاق يدعم قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي بمهدف إنهاء "الاحتلال العسكري الإسرائيلي؛ وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ وإنهاء الحصار العسكري الإسرائيلي المفروض على غزة؛ ووضع حد لجميع الهجمات على المدنيين".

ونحن نستمد الأمل والقوة من التضامن المستمرة الذي تعرب عنه البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم مع قضية فلسطين من أجل الحرية والعدالة والعودة، فضلاً عن مطالباتها بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومساءلة إسرائيل، بما في ذلك رسالة مفتوحة نشرها، في 13 أيار/مايو، أكثر من 500 من الموسيقيين والناشطين ومنتجي الأفلام الدوليين وغيرهم، دعوا فيها إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي على غزة، وصرحوا فيها قائلين إن "ما يحدث في غزة هو اختبار لضمير الإنسانية.

ونحن ندعم دعوة منظمة العفو الدولية جميع حكومات العالم إلى فرض حظر عسكري على إسرائيل حتى تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي".

وفي حين تستمر معاناة شعبنا من هذا الاحتلال غير الشرعي، نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يجهر بصوته وأن يتخذ إجراءات مسؤولة. ونناشدكم أن تقفوا بحزم للدفاع عن الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وعن احترام قرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها الصادرة بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان. وفي هذه الذكرى السنوية الكئيبة الثالثة والخمسين للاحتلال، نناشدكم أن تعملوا على وجه الاستعجال لحماية حقوق الإنسان؛ وإنقاذ إمكانات تحقيق السلام العادل القائم على حل الدولتين الذي ناصرتموه ودافعتم عنه على مدى عقود؛ وصون النظام الدولي القائم على القواعد الذي أسستموه بشق الأنفس وها هو يتعرض لتهديد خطير الآن.

وسأكون ممتناً لو تكررتم بتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان للنظر فيها على الفور وبصورة مثمرة، وتوزيعها كوثيقة من وثائق الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، في إطار البند 7 من جدول الأعمال.

(توقيع) سعادة السفير إبراهيم خريشي
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
مكتب الأمم المتحدة في جنيف